الثورة الاثنين 26 شعبان 1434 هـ - 16يوليو 2012م العـدد (17408)

احتكار القلة وضعف وزارة الصناعة والتجارة وراء ارتفاع الأسعار في اليمن

■ ،،الثورة/عبدالله الخولاني

مثل الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المختلفة خلال السنوات القليلة الماضية إحدى الظواهر الاقتصادية الخطيرة التي ألمت بالعديد من الاقتصاديات النامية والمتقدمة ومنها اليمن نتيجة لعوامل ومتغيرات مختلفة محلية وإقليمية ودولية، وتزداد خطورة هذه الظاهرة في اليمن كونها لم تقتصر على سلع معينة ومحدودة وإنما امتدت لتشمل غالبية السلع والخدمات، فضلاً عن ارتباطها بعوامل ومتغيرات هيكلية مرتبطة بجمود العرض الكلي من السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد وضعف مستوى تنافسية السوق المحلي إلى جانب العوامل والمتغيرات الطارئة.

السلع والخدمات

وتشير البيانات الحكومية إلى انه رغم انخفاض نسبة التضخم من ١٢,٤٩٪ عام ٢٠٠٤م إلى ١١,٤٪ عام ٢٠٠٥م إلا انه ارتفع بصورة كبيرة إلى ١٨,٣٩٪ عام ٢٠٠٦م ثم عاود الانخفاض إلى ١٧,٦٪ عام ٢٠٠٧ ليتجاوز٢٠٪ عام ٢٠١١م كما يتوقع أن يتجاوز ٢٢٪خلال العام الجاري ٢٠١٢م وبذلك يكون متوسط معدل التضخم السنوي خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠١٢م قد بلغ حوالي١٦,٧٪ وهو معدل مرتفع مقارنة بمعدلات التضخم التي كانت مستهدفة ضمن الإطار الاقتصادي الكلي للخطتين الخمسيتين الثانية والثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وازدادت حدة التضخم في جانب السلع الغذائية والأساسية والتي تستحوذ على الجزء الأكبر من إنفاق الأسرة اليمنية خاصة ذوي الدخل المحدود والمتوسط والذين يمثلون الغالبية العظمى من السكان، حيث بلغ معدل متوسط التضخم السنوي للغذاء والمشروبات حوالي ٢٢,٥٪ وبلغ أعلى معدل تضخم في هذه الفئة حوالي٢٨,٦٪ .

وفي قطاع خدمات المطاعم والفنادق والنقل والسلع المتنوعة بلغ متوسط التضخم في هذه الفئات ٩,٨٪ و٨,٩٪ و٩,٢٪ على التوالي فيما شهدت بقية المجموعات السلعية والخدمية معدلات نمو متوسطة خلال الفترة ، حيث بلغ متوسط التضخم السنوي في سلع التبغ والقات ٤,٧٪ والسكن٣,٧٪ والصحة ٥,٩٪ والتعليم ٤,٦٪، وسجلت سلع وخدمات الاتصالات معدلات تضخم سنوية متوسطة سالبة خلال الفترة بلغت -٠,٣٪ نتيجة التطورات التي شهدها قطاع الاتصالات من ناحية ولما يشهده هذا القطاع ايضا من منافسة عالية بين مقدمي خدمة الاتصالات أسهمت في انخفاض أسعار الخدمة المقدمة لصالح المستهلك بخلاف بعض القطاعات التي تعاني من وجود نوع من الاحتكار فيها مثل قطاع استيراد المواد الغذائية.

أسباب ارتفاع الأسعار

وترجع الدراسات الحكومية ظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن إلى مجموعة من الأسباب والعوامل منها الأسباب الداخلية لظاهرة ارتفاع الأسعار والمتمثلة في ضعف القدرات الإنتاجية للقطاعات الإنتاجية الأساسية وبالذات قطاعي الزراعة والصناعة فعلى سبيل المثال لم تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح في اليمن نسبة ٦٪ خلال السنوات الماضية ، كما أسهم عدم توفر المخزون الاستراتيجي من السلع الأساسية والاستراتيجية في تزايد حدة المضاربة على هذه السلع وبالتالي زيادة التضخم.

وتشير الدراسة التي أعدتها وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى أن اتباع سياسيات مالية ونقدية أسهم في زيادة مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد عن العرض المتاح بالتزامن مع ضعف واضح في سوق النقد الأجنبي في اليمن وضعف المؤسسات المالية والنقدية القادرة على امتصاص فائض السيولة، فضلاً عن الجمود النسبي في جانب أسعار الفائدة

واشار تقرير رسمي إلى وجود نوع من الاحتكار وبالأخص احتكار القلة، حيث يلاحظ قلة المنتجين أو المستوردين للسلع المنتجة محلياً والسلع المستوردة، وقد لعب هذا الاحتكار دوراً هاماً في زيادة معدلات التضخم وضعف مستوى الرقابة، وعدم فعالية الإجراءات لردع المخالفين.

المعالجات

ولمعالجة ارتفاع الأسعار دعا التقرير إلى انتهاج سياسة نقدية مساندة للحد من ظاهرة ارتفاع الأسعار في اليمن من خلال قيام البنك المركزي بالتحكم في إدارة السيولة المحلية وتخفيض معدلات نمو العرض النقدي بما يتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية وبالذات تحرير أسعار الفائدة وتنويع وتطوير أدوات سوق النقد الأجنبي. وتحديث وتطوير نظام المدفوعات الداخلية وإعادة النظر في السياسة المالية الحالية بأبعادها المختلفة على نحو يجعل من السياسة المالية أحد محفزات الإنتاج والاستثمار من خلال تنمية الإيرادات الذاتية والحد من التهرب الضريبية وإعادة هيكلة النفقات العامة والحد من التوسع في النفقات الجارية ، فضلاً عن المواءمة بين النفقات الاستثمارية والتشغيلية وتقليل اللجوء إلى فتح اعتماد إضافي في الموازنة العامة وكذا دور ومهام وزارة الصناعة والتجارة وأجهزتها ومكاتبها في الرقابة على مستويات وتحركات أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية ومحاربة الاحتكار وتعزيز مرونة ودرجة انفتاح أسواق السلع والعمل، إلى جانب توسيع القدرة الاستيعابية للاقتصاد من خلال تدعيم الاستثمار وتنويع مصادر الدخل القومي وتسريع خطوات الإصلاحات الهيكلية الشاملة بغية تحسين بيئة الأعمال ورفد الإنتاجية في القطاع غير النفطي وإضفاء الحيوية على نشاط القطاع الخاص.

محلي حضرموت يناقش نشاط النصف الأول من العام ٢٠١٢م

■ ،، سيئون/سبأ

ناقش المجلس المحلي بمحافظة حضرموت أمس برئاسة المحافظ خالد سعيد الديني تقارير تفصيلية لنشاط المحافظة خلال النصف الأول من العام الجاري والصعوبات التي واجهت بعض الانشطة.

كما ناقش المجلس تقرير الهيئة الإدارية ومستوى تحصيل الموارد المالية للسلطة المحلية بالساحل والوادي والصحراء، وتقريرا عن الحساب الختامي للمحافظة للعام الماضي.

وتطرق الاجتماع إلى البرنامج الاستثماري للمحافظة للعام ٢٠١١م وتقرير عن مستوى إنجاز إعمال صندوق الإعمار للعام المنصرم على مستوى المحافظة والأعمال المتبقية.

وناقش المجلس تقارير خطة عمل مكتب النفط والمعادن بساحل حضرموت والوادي ونشاط مكتب الخدمة المدنية والتأمينات بالساحل والوادي ومستوى تنفيذ خطط التوظيف والإحلال، إلى جانب تقارير عن صندوق الرعاية الاجتماعية.

منتدى التنمية بعمران يستعرض المشاريع المنجزة بالمحافظة

■ ،،عمران/سبأ

ناقش منتدى التنمية بمحافظة عمران أمس واقع التنمية في المحافظة وارؤى للنهوض بالعملية التنموية في مختلف المجالات.

واستعرض المشاركون في المنتدى الذي حضره أمين عام المجلس المحلي للمحافظة صالح المخلوس ووكلاء المحافظة بكيل رييد وياكر علي باكر وعبدالرحمن الغولي، التطلعات والتحديات التي تواجه المحافظة في مجال التنمية .

وتناول رئيس اللجنة التحضيرية للمنتدى باكر علي باكر ما أنجز من مشاريع تنموية متمثلة في انجاز أكثر من مائة مدرسة وسبع مستشفيات و٩٠ وحدة صحية وأكثر من ألف كيلو في مجال رصف وسفلتة الطرق خلال السنوات الماضية إضافة إلى سبع كليات وإنشاء جامعة عمران.

فيما تطرق مدراء عموم التخطيط والتعاون الدولي والصحة والعلاقات العامة والأمن والأوقاف والإرشاد إلى عدد من القضايا المتعلقة بمشاريع التنمية ودور الأمن والخطباء في المساهمة في إنجاح عملية التنمية.

وكيل محافظة ذمار يطلع على سير الامتحانات بالمعهد التقني

■ ،،ذمار/سبأ

أطلع وكيل محافظة ذمار المساعد عبده علي سيلان أمس على سير الامتحانات النهائية لشهادة الدبلوم التقني وشهادة الدبلوم المهني بالمعهد التقني الصناعي بمحافظة ذمار والتي تقدم لها ٣٧٩ طالبا وطالبة موزعين على ١٢ تخصصاً.

واستمع الوكيل سيلان من رئيس المركز الاختباري علي شعلان ونائب مدير المعهد أحمد الحاذق إلى شرح عن سير العملية الامتحانية في إطار المعهد والجهود المبذولة من قبل إدارة المعهد في إنجاح العملية الامتحانية.

وأكد الوكيل سيلان أن التعليم الفني والتدريب المهني يحتل أهمية كبيرة في رفد سوق العمل المحلي والإقليمي بالمخرجات المدربة المؤهلة القادرة على التعاطي مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

وأشار إلى أهمية التوسع في هذا المجال واستقطاب الشباب واستغلال طاقاتهم بما يعدد من دورهم الوطني في تعزيز جهود التنمية في الوطن.

٢٣٢٢ مليار ريال العرض النقدي في ابريل ٢٠١٢م

■ ،،خاص / الثورة

سجل العرض النقدي ارتفاعاً في شهر مايو ٢٠١٢م بنحو ١١٧,٥ مليار ريال مقابل انخفاضاً طفيفاً في ابريل ٢٠١٢م يقدر ٩,٨ مليار ريال .

وأظهرت نشرة التطورات المصرفية أن العرض النقدي ارتفع إلى ٢٤٤٠,١ مليار ريال مقابل ٢٣٢٢ مليار ريال في نهاية ابريل ٢٠١٢م .

ويرجع التغير في العرض النقدي إلى جملة من العوامل المؤثرة عليه ومنها صافي الأصول الخارجية للجهاز المصرفي ، صافي المطالبات على الحكومة والمطالبات على القطاع غير الحكومي .

وكان العرض النقدي خلال شهر مايو ٢٠١١م قد انخفض إلى ٢١٤٠ مليار ريال.

مناقشة الخطط والتوجهات المستقبلية للبرنامج الوطني للري

■ ،،صنعاء/سبأ

ناقش البرنامج الوطني للري في اجتماعه الأول المنعقد أمس بصنعاء برئاسة مدير عام البرنامج المهندس عبده محمد فضل، أنشطة وخطط البرنامج وتوجهاته المستقبلية في مجال أنظمة الري الحديث.

وتطرق الاجتماع الذي ضم مدراء ومسؤولي الوحدات الحقلية التابعة للبرنامج في المحافظات، إلى قرار لجنة دمج مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والتربة في البرنامج الوطني للري ونقل كافة الوحدات الحقلية في المشروع إلى البرنامج الوطني للري، إضافة إلى كيفية الاستلام والتسليم بين المشروع والبرنامج.

وناقش الاجتماع خطة البرنامج الوطني للري للعام الجاري، وكذا ما تم إنجازه من أنشطة في إطار خطة التشغيل الخاصة بالبرنامج خلال النصف الأول من العام الجاري والإنجازات المحققة في مجال شبكات الري الحديث ونقل المياه وغيرها من الأنشطة الهادفة إلى ترشيد استخدامات المياه.

وأكد مدير عام البرنامج الوطني للري، ضرورة العمل بروح الفريق الواحد، والتنسيق فيما بين مدراء ومسؤولي الوحدات الحقلية في المحافظات، وبما يسهم في تعزيز وتطوير مستوى أداء البرنامج لمختلف الأنشطة، خصوصاً في ما يتعلق بمجالات تحسين كفاءة الري من المياه الجوفية وتحسين الري من مياه السيول وحصاد مياه الأمطار.

وشدد المهندس عبده فضل على ضرورة استمرار الوحدات الحقلية في تنفيذ أنشطتها بوتيرة عالية خلال المرحلة القادمة والعمل على إنجاح مهام وأنشطة البرنامج بما يخدم مسارات التنمية الزراعية في اليمن من خلال الحفاظ على المياه الجوفية وترشيد استخداماتها في العملية الزراعية.

يذكر أن البرنامج الوطني للري الممول من البنك الدولي والحكومة الهولندية والحكومة اليمنية يعد أحد المشاريع الاستراتيجية التي يُعول عليها في مساعدة جهود اليمن لحل مشكلة الجفاف وتوفير المياه وضمان استمراريتها وديمومتها للعملية الزراعية، حيث يركز البرنامج على إدخال تقنيات نقل مياه الري من الآبار إلى استخدام الأنابيب، إضافة إلى إعادة تأهيل المنشآت التحويلية في الوديان وصيانة القنوات.

كما يعمل البرنامج على مدى خمس سنوات، على تشكيل جمعيات ومجاميع مستخدمي المياه لإدارة المياه على مستوى المزرعة، إلى جانب تعزيز تغذية المياه من خلال عمل خزانات تقليدية في الوديان، وكذا الاهتمام بإدارة المساقط المائية وصيانة المدرجات الزراعية وعمل مهدات وكاسرات للسيول.

التضخم يرتفع إلى ١٩٪ في عام ٢٠١١م

■ ،،خاص/ الثورة

أوضح تقرير حكومي أن معدل التضخم لاسعار المستهلك وصل إلى ١٩,٣٪ في عام ٢٠١١م .

وبينت احصائية مالية الحكومة أن الارتفاع ناجم عن تراجع حجم العرض من السلع والخدمات بسبب أحداث عام ٢٠١١م بالإضافة إلى أثر انخفاض الثقة في الأوضاع الاقتصادية .

وكان تقرير رسمي قد أظهر أن التضخم التراكمي ديسمبر ٢٠١٠م ابريل ٢٠١١م بلغ ٤,٨٥٪ مقابل ١,٤٢٪ في الفترة ديسمبر ٢٠٠٩م ابريل ٢٠١٠م .

وبلغ التضخم السنوي نهاية شهر ابريل ٢٠١١م نحو ١٥,٩٩٪ مقارنة مع ١٦,١٧٪ في نهاية مارس ٢٠١١م .

وذكر بان الرقم القياسي لأسعار المستهلك شهد ارتفاعا من ١٢٩,٢٩ في نهاية مارس ٢٠١١م إلى ١٣٠,٥٥ في نهاية ابريل ٢٠١١م نتيجة لارتفاع الرقم القياسي للغذاء والمشروبات بنسبة ١,٠٤٪ .وهذا يعكس نسبة تضخم شهري في نهاية ابريل ٢٠١١م مقداره ٠,٨٢٪ .

ويعتبر التضخم من أبرز التحديات التي تواجه الحكومات ، وتعمل مختلف الدول على محاصرته في أرقام أحاديه من خلال عدد من السياسات النقدية والمالية .

الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك التضامن الإسلامي الدولي تجتمع بصنعاء

■ الثورة/ حسن شرف الدين

اجتمع أمس بصنعاء أعضاء الجمعية العمومية العادية لمساهمي بنك التضامن الإسلامي الدولي.

وقد استمع المجتمعون إلى تقرير رئيس مجلس إدارة البنك عبدالجبار هائل سعيد عن نشاط البنك عن السنة المالية المنتهية في نهاية ديسمبر الماضي.. الذي تحدث عن أثر أحداث العام الماضي على البنك والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي والعالمي والإقليمي والمؤشرات والتطورات التي شهدها القطاع المصرفي اليمني.

وتطرق رئيس مجلس إدارة بنك التضامن إلى المؤشرات المعبرة عن مستوى أداء البنك للعام الماضي.. كما استعرض نتائج القوائم المالية الموحدة لنفس السنة المالية.

واستمع المساهمون إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي ألقاه حسن مقبل الأهدل الذي تطرق إلى ما قامت به الهيئة للعام الماضي بوجب المهام المناطة بها والمتعلقة بمدى الإلتزام بالضوابط الشرعية في كافة أعمال البنك.

كما استمع المساهمون إلى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية الماضية للبنك وملاحظات مندوبي البنك المركزي ووزارة الصناعة والتجارة.

وفي نهاية الاجتماع قام المساهمون بإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومراقب الحسابات فيما يتعلق بأعمالهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر الماضي.. وقاموا بتفويض الإدارة بتعيين مراقب حسابات للعام ٢٠١٢م.

تصوير/ ناجي السماوي

تقرير رسمي حديث يؤكد :

السوق الجيبوتية واعدة لصادرات اليمن الزراعية وتشكل أكثر النوافذ أهمية للوصول إلى القرن الأفريقي

المنتجات اليمنية تلقى قبولاً واسعاً في جيبوتي وتتفوق على الأثيوبية والصومالية جودة وسعرا

■ كتب / منصور شايع

أكد تقرير رسمي حديث على أهمية تعزيز العمل وتطوير العلاقات التجارية بين اليمن وجيبوتي الشقيقة وخاصة في المجال الزراعي والصناعات الغذائية لما فيه مصلحة البلدين الشقيقين الجارين.

وأشار تقرير الفريق المكلف بدارسة الإمكانيات المتاحة للنفاذ للسوق الجيبوتي بهدف الترويج لصادرات بلادنا الزراعية إلى أن المنتجات اليمنية مرحب بها في الاسواق الجيبوتية شريطة خفض أسعارها بما يتلاءم مع دخول الغالبية في جيبوتي.منوها بان جمهورية جيبوتي تحصل على احتياجاتها من الخضراوات والفواكه من الخارج وتعتبر سوقاً واعدة للمنتجات اليمنية.

وأكد التقرير ان الحكومة الجيبوتية مستعدة لتقديم التسهيلات اللازمة لتقوية العلاقات التجارية بين البلدين بحسب تصريحات المسئولين الذين التقى بهم الفريق والذين اقترحوا بان يتم الاتفاق بين التجار بحيث يتسلم الشريك الجيبوتي الانتاج وفق نظام تجاري يتفق عليه واقترح إقامة منطقة توأمة تجارية دباب –أوبخ.

منوهين بأنه يوجد معهد تدريب سمكي يمكن الاستفادة منه لتدريب الجيبوتيين واليمنيين على حد سواء.

كما طالبوا الاستفادة في مجال اكثار وزراعة التمور والاستفادة من تجربة اليمن في مجال التكاثر بالأجنة وفي مجال التشجير لأشجار الدامس.

وأوضح التقرير أن الصادرات الاثيوبية إلى جيبوتي ليست لها أي مقارنة بالمنتجات اليمنية من حيث الجودة ويأمل بأن تقوم المنتجات اليمنية بالمنافسة في السوق الجيبوتية.

وأوصى التقرير بان يقوم رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص الاطلاع بدور أفضل بالمستقبل القريب.

وتوقع استمرار نمو حجم المنتجات المصدرة من خلال الشركات الخاصة وجمعيات التصدير إذا توفرت نية التصدير وبصورة منتظمة؛ ويتوقع تلك الزيادة عند وفرة المنتجات الزراعية وانخفاض أسعارها في مواسم الذروة وتكون أسعارها مقبولة للمستهلك الجيبوتي مع استمرارية التوريد ذات الجودة العالية.

مشددا على ضرورة استخدام وسائط نقل بحري مبردة والاستفادة من وفرة الإنتاج في مواسم الذروة والقيام بالتصدير في الزمان والمكان المناسبين.

واقترح أعضاء الوفد اليمني إعداد مسودة مذكرة التفاهم لتعاون تجاري زراعي كما أبدا معالي الوزير الجيبوتي استعداد الوزارة المعنية بإعداد مسودة مذكرة التفاهم وسيتم التشاور وإبلاغ الوفد بها لاحقا.

يذكر أن مستوى المنافسة في هذا السوق لازالت محدودة وتشكل إثيوبيا المصدر الرئيسي للخضار والفواكه والتي تنقل حاليا عبر البر بعد توقف القطار الناقل لها في السابق؛ وذلك مرة واحدة في الأسبوع ؛ كما يتم استيراد الموز والحبحب من الصومال.

وبحسب التقرير فإن معظم المنتجات المتاحة في السوق الجيبوتية لا ترقى إلى مستوى الجودة التي تتمتع بها منتجاتنا الزراعية وستظل أفضل جودة ومنافسة ودرجة تأثيرها في السوق ستكون عالية إذا ما أحسنا تجهيزها وفقا للمواصفات العالمية.

مفيدا أن الطاقة الإنتاجية المصدرة لكلا المنافسين (إثيوبيا والصومال) محدودة وحجم مبيعاتهما تكاد تكون ثابتة وتورد لمرة واحدة في الأسبوع ؛ فلا توجد توقعات للتوسع في إنتاجهما بهدف المنافسة ؛ أما أسعار البيع منخفضة وتلائم دخل معظم المستهلكين وأما مستوى الجودة لمنتجاتهم فمتدنية.

وبحسب التقرير فإن السوق الجيبوتية تشكل من حيث الطبيعة الجغرافية أكثر النوافذ التصديرية أهمية وحيوية للمنتجات الزراعية اليمنية وهي اقرب الأسواق لليمن.وأهم العناصر المؤثرة للعرض هي إعداد المنتج للأسواق التصديرية من حيث عمليات الفرز والتدريج مع مراعاة هيكل الأسعار القائمة للسوق الجيبوتي؛بحيث يتوقع التصدير عندما تكون منتجات الخضار والفواكه متوفرة بكثرة في الأسواق؛ وذلك في مواسم الإنتاج لافتا إلى أنه يوجد سوق مركزي وحيد يفتقر لأبسط مقومات السلامة والتنظيم ولا يوجد نظام للمعلومات التسويقية وتنتشر بعض المفارش لبيع الخضار والفواكه أكثر تنظيما من المعروض في السوق المركزي؛ أما السوبر ماركتات الكبيرة فتستورد معظم احتياجاتها من الخضار والفواكه من المنطقة الحرة في دبي أو مباشرة من فرنسا والدول الأخرى وان معظم روادها من ذوي الدخل الميسور ولا يرتاده محدودو الدخل.

وذكر التقرير أن سبب زيارة الوفد اليمني إلى جيبوتي تأتي في سبيل البحث عن أسواق جديدة تستوعب الصادرات اليمنية من الخضراوات والفواكه مستقبلاً في القرن الأفريقي وإعطاء المصدرين اليمنيين خيارات اكبر لتسويق منتجاتهم خارجياً والالتقاء برجال الأعمال والتعرف على حاجاتهم وتجاربهم المتعلقة بإعداد المنتجات الزراعية للتصدير وكذا التعرف على وسائل وطرق الشحن والرسوم والإجراءات الجمركية المرافقة. خاصة في ظل التطور المضطرد لمنتجاتنا الزراعية وزيادة الفائض منها وخاصة في مواسم الذروة وللحد من نسبة التالف العالية التي تتعرض لها نظرا لضعف تصريفها في الزمان والمكان المناسبين؛ كانت الباكورة الأولى بدراسة إمكانية النفاذ بها إلى القرن الأفريقي من خلال النافذة التسويقية الجيبوتية والتي تشكل أكثر النوافذ التصديرية أهمية وحيوية للمنتجات الزراعية اليمنية وهي اقرب الأسواق التصديرية لليمن ومنها يمكن لنا الانطلاق نحو أسواق الدول الأفريقية المجاورة؛ناهيك عن وجود جالية يمنية كبيرة.

يشار إلى أن اليمن تتميز بمقومات إنتاج وتسويق للخضر والفاكهة أكسبتها ميزة نسبية عالية وميزة تنافسية كامنة تمكنها من اختراق سوق الصادرات إذا ما أحسن استغلالها وتتميز بتعدد مناخاتها مما يمكنها من إنتاج الكثير من أنواع الخضر والفاكهة على مدار العام ويتيح لها فرصة المنافسة في الأسواق العالمية في المواسم التي يكون المناخ فيها غير مواتي للإنتاج المحلي بتلك الأسواق.وللتحقق من الطلب على المنتجات الزراعية اليمنية أثبتت الاستقصاءات الميدانية التي قام بها الفريق مع أصحاب الخبرة نظرا لعدم كفاية وكفاءة ودقة البيانات المنشورة ومن خلال لقاءاته بالجمهور أو التجار المستوردين أو المصدرين من اليمن وجد ان المنتجات اليمنية مرحب بها شريطة خفض أسعارها بما يتلاءم مع دخول الغالبية في جيبوتي.علما بان جمهورية جيبوتي تحصل على احتياجاتها من الخضراوات والفواكه من الخارج وتعتبر سوقاً واعدة للمنتجات اليمنية.